الخمس فذكر منها: «لا، للعودة إلى حدود ١٩٦٧؛ لا، للدولة الفلسطينية المستقلة؛ لا، لتقسيم القدس؛ لا، للانسحاب من هضبة الجولان». وأضاف تسادوك انه قد آن الأوان للاعتراف بوجود قضية فلسطينية لأنه توجد مجموعة من الناس تطلق على نفسها اسم «الشعب الفلسطيني» وليس بمقدور اسرائيل الغاء هذه الحقيقة. وأضاف انه لا توجد للمعراخ خطة لإزالة المستوطنات التي اقامها الليكود (**الفجر**، ١٩٨١/٢/١٧).

ومن جهة أخرى، قام رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، يوم ١٩٨١/٢/٢٧، بجولة في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، وقال انه حقق وعوده التي التزم بها عند تسلمه منصبه فقام بإنشاء المستوطنات الجديدة. هذا، في الوقت الذي ذكرت فيه مصادر الحكومة الاسرائيلية انها تعتزم توطين ثمانية آلاف يهودي في الضفة هذا العام.

وأبلغ بيغن المستوطنين في ايلون موريه التي تطل على مدينة نابلس.. «انكم تستطيعون أن تعيشوا هنا إلى الأبد تحت العلم الاسرائيلي، ولا يخامرني شك في ان هذا المكان لكم ولابنائكم وأحفادكم».

وأضاف: «قلت لكم، آنذاك، اننا سنقيم مستوطنات عديدة، لقد فعلنا ذلك، وفي تلك الأيام لم تكن هناك مستوطنة واحدة في السامرة، اما الآن فان أضواء عشرات المستوطنات تضيء في السامرة خلال الليل».

ورافق بيغن، في جولته، وزير الزراعة اريئيل شارون ووزير الداخلية يوسف بورغ ووزير المالية يورام اريدور. وقال شارون الذي يعد القوة الدافعة وراء حركة الاستيطان: ان هناك، الآن، ١٨,٥٠٠ يهودي في ٨٥ مستوطنة في الضفة، أي أربعة أضعاف العدد الذي كان قائماً عندما تولت حكومة بيغن السلطة. وأضاف ان هذه المستوطنات مهمة جداً لأمن اسرائيل ووجودها (**هآرتس**، ١٩٨١/٣/١).

كما نشرت جريدة الجيروزاليم بوست، يوم ١٩٨١/٢/١٧، نتيجة استطلاع للرأي العام الاسرائيلي، اظهر ان ٧٠٪ من الاسرائيليين يؤيدون سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وان ٦٨٪ من هؤلاء يحبذون ضم هضبة الجولان السورية المحتلة (**الفجر**، ١٩٨١/٢/١٨).

مصادرة الأراضي العربية

وعلى صعيد مصادرة الأراضي، ذكرت هآرتس ان سلطات الحكم العسكري أبلغت رئيس بلدية طوباس عن عزمها القيام بمصادرة عشرات الهكتارات بدعوى الحاجة اليها لأغراض عسكرية. وقالت الصحيفة ان المصادرة تدخل في اطار قرار الحكومة الاسرائيلية القاضي بالاستيلاء على ١٥ الف دونم من أراضي شمال الضفة الغربية لإقامة مستوطنات جديدة عليها، أو لتوسيع نطاق المستوطنات المقامة حالياً. وذكرت انه قد تمت مصادرة ستة آلاف دونم من أراضي قرية سلفيت الواقعة جنوب غرب نابلس بهدف توسيع مستوطنة اريئيل.

وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت قراراً ببناء عشر مستوطنات جديدة وإقامة نحو ثلاثة آلاف شقة سكنية في المستوطنات السابقة، قبل الانتخابات العامة المبكرة، بحجة الخوف من تفريط حزب العمل بما اسمته الحقوق التاريخية لليهود في الضفة الغربية في حال تسلمه السلطة (**السفير**، ١٩٨١/٢/١٠).

ومن جهة أخرى، قال التلفزيون الاسرائيلي ان الرأي السائد الآن، هو ان هناك اتجاهاً لدى سلطات الاحتلال للاستيلاء الفعلي على جميع الأراضي الأميرية في الضفة الغربية، وهي الأراضي التي يطلق عليها اسم أراضي الدولة، والتي أشارت الأنباء إلى ان المستوطنين بدأوا حملة واسعة للبحث عنها تمهيداً للاستيلاء عليها (**القدس**، ١٩٨١/٢/١٠).

وتنفيذاً لمخطط بناء المستوطنات الجديدة وتوسيع رقعة المستوطنات القائمة، قالت هآرتس: ان الحكم العسكري في الضفة الغربية قد استولى، منذ شهر تشرين **الأول** (اكتوبر) سنة ١٩٨٠ وحتى اليوم، على ٢٠٦٠٥ دونمات من الأراضي الحكومية. وقال مصدر كبير في الحكم